

جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: محاسبة المالية التخصص: محاسبة المالية

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

مقدمة من طرف الطالب:

بزاوش عزيزة

بن برنو محمد صديق

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			
مقررا	بن يونس تفالي	أ. دكتور التعليم العالي	مستغانم
مناقشا			

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: محاسبة المالية التخصص: محاسبة المالية

دورالسياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

مقدمة من طرف الطالب:

بزاوش عزيزة

بن برنو محمد صديق

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			
مقررا	بن يونس تفالي	أ. دكتور التعليم العالي	مستغانم
مناقشا			

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

نهدي ثمرة جهدي الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها
برضا الله، وارتبطت طاعتها بطاعة الحق.

"والدتي"

حفظها الله وبارك في عمرها، والى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب
العمل والصبر والمثابرة

"والدي"

حفظه الله وبارك في عمره وإلى كل أهلي وأقاربي وكل زملائي الساهرين
على حمل مشعل النور ليضيئوا للأجيال طريق الهدى والتقدم والى كل
من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

بن برنو محمد صديق

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد
بعض الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل
المتواضع.

وإلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها والتي حرمت نفسها
وأعطتني، ومن نبع حنائها سقتني، وهي من وهبتني الحياة، أمي العزيزة
حفظها الله.

وإلى من يزيد في انتسابي له وذكره فخرا واعتزاز وإلى من سهر الليالي
من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أركي وأطهر فضيلة أبي
العزیز.

وإلى أخواتي حكيمة، حاج أحمد وإلى أعز أصدقائي إكرام، فتيحة،
نسرین.

وأهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيا من أن يتقبله منا ويجعل
ثوابه في ميزان أعمالنا، وإلى قرة أعيننا رسول صلى الله عليه وسلم،
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإعداد هذا البحث ولو بكلمة
الطيبة جزاهم الله خيرا.

بزاوش عزيزة

شكرو عرفان

بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام

على سيدنا محمد خير الأنام

نتوجهو بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان الى

الأستاذ "بن يونس توالي" على قبوله الإشراف

على هذه المذكرة

والى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون في

إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد،

جعلها الله في ميزان حسناتهم.

فهرس المحتويات

فهرس محتويات

1	مقدمة عامة
3	الفصل الأول: السياسة النقدية
4	مقدمة:
5	المبحث الأول: مدخل للسياسات النقدية:
5	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية:
9	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية:
9	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالعلاقات الأخرى:
12	المبحث الثاني: تعريف السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها:
12	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية:
12	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:
15	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية:
19	خاتمة فصل:
20	الفصل الثاني: التضخم
21	مقدمة:
22	المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم
22	المطلب الأول: تعريف التضخم
23	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
27	المبحث الثاني: أسباب وأنواع التضخم:
27	المطلب الأول: أنواع التضخم:
30	المطلب الثاني: أسباب التضخم:
34	خلاصة الفصل:
36	الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

37.....	المقدمة.....
38.....	المبحث الأول: أدوات السياسة النقدية المستخدمة لضبط معدل التضخم:
38.....	المطلب الأول: أدوات الكمية للسياسة النقدية:
45.....	المطلب الثاني: الرقابة المباشرة:
47.....	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم:
47.....	المطلب الأول: قنوات نقل السياسة النقدية.....
49.....	المطلب الثاني: الفترات التي تحتاجها السياسة النقدية من اجل ضبط معدل التضخم:
51.....	خلاصة الفصل:
52.....	خاتمة.....

مقدمة عامة

إن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم في العصر الراهن تمثل ظاهرة عامة تكاد تكون دورية متجددة، تدفع بالحكومات للانشغال والبحث عن الحلول الملائمة لها، وهذا نظرا للأوجه الخطيرة التي قد تأخذها هذه الأزمة من زيادة في معدلات البطالة، تقليص للطاقة العاملة، ارتفاع في معدلات التضخم، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية.

ويعتبر التضخم واحدا من بين أهم المشاكل التي عانت ومازالت تعاني منها معظم الاقتصاديات في الوقت الحاضر، نظرا للآثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار، حيث مرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على معدل التضخم وفعالية هذا التأثير فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، باعتبارها الأداة الوحيدة المعترف بها، و الوسيلة الفعالة لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد ان السياسة المالية هي السياسة الأكثر فعالية؛ لكن السياسة النقدية سرعان ما استرجعت مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان" وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية؛ وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

والجزائر كنموذج عن البلدان النامية لم تسلم هي الأخرى من هذه الظاهرة، وخاصة في السنوات الأخيرة، اي بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث تطلب هذا الانتقال ضرورة تحرير الأسعار، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية، وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسية النقدية كوسيلة لضبط معدل التضخم والتحكم فيه، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية البحث:

من هذا المنطلق فالإشكالية التي تطرح نفسها هي:

ما هو دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم؟

انطلاقا من هذه الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي السياسة النقدية؛ وماهي مختلف أنواعها وأدواتها؟

- ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

- ماهي أسباب التضخم؟

-كيف تعمل السياسة النقدية على ضبط معدل التضخم؟

فرضيات البحث:

- بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي؛ تم تبني الفرضيات التالية:
- ينشأ التضخم عن عوامل نقدية تتمثل أساسا في الارتفاع في العرض النقدي ينسب أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عوامل الإنتاج.
 - إن تطبيق سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى ضبط معدل التضخم.
 - يرجع ارتفاع معدلات إلى عدم اعتماد الأدوات الحقيقية للسياسات النقدية الرشيدة.
 - لقد أدى تطبيق سياسة نقدية انكماشية إلى ضبط معدل التضخم، والحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

أهمية البحث:

تبدوا أهمية البحث من كونه يعالج أحد المواضيع التي قلقت الكثير من الاقتصاديين والباحثين وكذا أصحاب القرار من القدم وحتى الوقت الحاضر، ذلك إن هذه الظاهرة تسببت في العديد من المشكلات الاقتصادية، وبالتالي فنتائج دراستنا ستساهم في تحديد ومعرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة التضخم، وكذا إبراز دور الذي تقوم به السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم والتحكم فيه.

الفصل الأول: السياسة النقدية

مقدمة:

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظراً لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق السياسات الاقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر.

من بين هذه السياسات السياسة النقدية التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر.

ومن خلال هذا الفصل أردنا أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصص جميع أبعادها والمرور بمختلف المدارس التي تناولت هذه السياسة وساعدت على تطويرها، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة والغير مباشرة التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك ثم في الأخير سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها.

المبحث الأول: مدخل للسياسات النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من بين الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية؛ والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، فجراء الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول دفعت بسلطات هذه الاقتصاديات للبحث عن سبل لمعالجتها وتعتبر السياسة النقدية من الاجراءات التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار النقدي؛ وتبرز أهمية هذه السياسة من خلال قدرة السلطات النقدية على التأثير على معدل النمو.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية:

نظراً لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتتم بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ومن هنا سوف نتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون " ساي " القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:¹

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل:

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير. وهذا التحليل الكلاسيكي (العيني) يستند نظرياً إلى قانون " ساي " المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له. فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء فالعرض الكلي مساوي دائماً للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الأخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المشروعات؛ فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

¹ ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصاريف مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل 1995 ص 30.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة:

يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود:

فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة؛ وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم النظام المصرفي؛ وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير. يتضح من كل هذا أن الكلاسيك أبدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي. سواء في حالة الكساد أو التضخم.

ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار.

أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفض الأسعار.¹

الفرع الثاني: المدرسة الكنتزية:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكنتزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:²

- تحليل المعطيات في المدى القصير.
- الطلب هو الذي يخلق العرض.
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف؛ كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض:
- النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة؛ لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي.

¹ ناظم محمد ثوري الشمري، مرجع السابق ص 303.

² شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، بالمدينة، 2001، ص 28.

- تحليله يعتبر تحليل كلي؛ فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالأستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين .

- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

- وفقا لكيّنز لا يتمتع الأفراد بالرشادة؛ وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما؛ واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن توازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛ ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل؛ وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكنزية ولكن ليس بالعرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل؛ وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي؛ حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية؛ وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية؛ كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.

الفرع الثالث: المدرسة النقدية:

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية؛ وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة

وتحليل فكرة الثروة؛ والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل؛ أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتتنحصر فيما يلي:

أولاً: النقود: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)؛ غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها؛ أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.

ثانياً: السندات أو الأصول النقدية: والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.

ثالثاً: الأسهم أو الأصول المالية: التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.

رابعاً: رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية: المتمثلة في الآلات والمعدات« ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها.

خامساً: رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق؛ وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري. ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية:

$$M = f(w, y, p, r_o, r_a, 1/p, h/k, v)$$

حيث:

W : الثروة

Y : الدخل

p : المستوى العام للأسعار

r_o : سعر الفائدة

R_a : أرباح الأسهم

1/p : عوائد الأصول الطبيعية

h/k : نسبة العائد البشري

v : الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة؛ فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاثة اتجاهات وهي:¹

1- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

2- أثر الإنتاج: بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة.

¹ ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص 108.

3- أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب؛ فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب ألا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية:

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع الخلل أو المشكلة القائمة وبمحاولة معالجتها؛ وتنقسم السياسة النقدية حسب اتجاهها إلى نوعين أساسيين:¹

1- السياسة النقدة التوسعية: في حالة وجود ركود، حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة؛ وتعمل السياسة النقدية التوسعية على زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية (الأدوات الكمية للسياسة النقدية سيتم التطرق إليها)؛ هذه السياسة سوف تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان و خلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد و الذي يترتب عليه زيادة حجم الاستثمارات الذي يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج ، الدخل ، التوظيف .

2- السياسة النقدية الانكماشية: تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض العرض النقدي ، أما يرفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية، حيث ان هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان و خلق الودائع و لذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة و من ثم انخفاض حجم الاستثمار و بالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي، و هو ما يحدث في النهاية بعد التضخم.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالعلاقات الأخرى:

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع التكفل بذلك لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

¹ جميلة وجدي، السياسة النقدية واستهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 199-2014، ص 05 ص 06

الفرع الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية وإلى التنسيق بينهما.

كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية: يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود والثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم، فبعض الضوابط النقدية لها عالقة وطيدة بالسياسة المالية والبعض الآخر مستقل نسبياً ويمكن تمييز ما يلي:

أ. الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد

ب. الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة.

ت. برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية النقود أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح للنشطة خاصة في القطاع الخاص. كما يمكن التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية وفق المعايير التالية:- معيار جهة اتخاذ القرار، فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تندرج ضمن السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية .

- معيار حقوقي، فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).

- معيار الهدف، فإذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة والتوظيف فهي سياسة مالية، أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية.

كما هناك من ميز بين السياستين من خلال المعيارين التاليين

- المعيار الأول : معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها عالقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان

- المعيار الثاني : يتعلق بجهاز السلطة النقدية التي تضع السياسة النقدية، ليس نفسه الجهاز بالنسبة تجاه نشاط للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاطها.

الفرع الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، أو الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية.

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية وسنوضح العلاقة فيما يلي :

1- كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، وأشار كينز إلى أن التغير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الاقتصاديون يؤثر على الطلب، وعن طريق التغير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار فإن هذا سيؤدي إلى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل، وأن الأسعار سوف ال تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود عالقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.

ومن هنا تبدو لنا العلاقة الكبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وأداة من أدواتها وهي جزء من أجزائها، كما يجب أن نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق استقرار داخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتناسق فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وبالتالي عن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد.

2- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي:

في السياسة الاقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، استقرار معدل الصرف، توازن المدفوعات الخارجية... الخ، ولإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير، كما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما لتخفيض الاستهلاك يكون عن طريق تقييد الاقتراض، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.

السياسة النقدية والدورات الاقتصادية: توجد علاقة بين النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل وأثناء الانكماش ويرتفع قبل وأثناء التوسع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي ودورها في محاربة التضخم والكساد ومن بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل نمو عالو بالتالي يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: تعريف السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها:

ندرس في هذا المبحث العناصر التالية:

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية:

لقد نشب هناك اختلاف في تعريف السياسة النقدية؛ إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها ولهذا سنكتفي ببعض المفاهيم لهذه السياسة.

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.¹

التعريف الثاني: هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية. في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة.²

التعريف الثالث: هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدي من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي لموازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار.³

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز العناصر المكونة للسياسة النقدية والتي تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتغير مع الوقت؛ وبتغير الوضع وأهداف السياسة الاقتصادية، هذه العناصر تتمثل في مجموع أدواتها وقنوات انتقالها وأهدافها . وإحداث أي أثر على الاقتصاد يكون من خلال استقرار المستوى العام للأسعار . ومعدلات الفائدة؛ وكل هذا في ظل وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية والمتمثلة في السلطات النقدية (البنك المركز يمثل).

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

يعمل البنك المركزي على تحديد أهداف السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي بالتأثير على حجم الات ان» وذلك باخ تياره للوسائل المساعدة على التدخل في نشاط البنوك والمؤسسات المالية؛ وتوجيهها والإشراف عليها حيث يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من المهام البارزة للسياسة النقدية باعتبارها إحدى الوسائل المستخدمة لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكبرى.

ويمكن للسياسة النقدية أن تحقق أهدافها بزيادة وتعبئة الموارد الحقيقية لتمويل المشاريع ذاتا لمردودية العالية فأهداف السياسة النقدية تتباين من اقتصاد لأخر باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية؛ فأهدافها في الدول المتقدمة تختلف عن أهدافها في الدول النامية؛ وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2004 ط2 ص112

² Bherrckand c . p kindle bajar Economic Development . HeG Law . Hill Book . Company . 1985. pp 340 – 36

³ أحمد مصطفى سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000 ص39

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في دول المتقدمة:

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها في الدول المتقدمة في النقاط التالية:

- تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والشامل؛ والعمل على المحافظة على هذا المستوى وذلك بالأخذ بعين الاعتبار عوامل النمو الاقتصادية وما يصاحب ذلك من توسيع في مستوى الإنتاج والدخل.
- العمل على ثبات واستقرار الأسعار.

- تحقيق التوازن الخارجي كاستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل. ويمكن إجمال هذه الأهداف في عبارة موجزة وهي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة اقتصادياً أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته؛ ولكنهم يختلفون في ذلك فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف فقط إلى خلق تقلبات في مستوى أسعار ثابتة بصورة مطلقة بينما يعتقد آخرون أن هذه السياسة يجب أن تميز بين الاستعمال الائتماني والاستعمال المضارب للنقود.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية في الدول النامية:

إن الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية (ومن بينها السياسة النقدية) تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم لها غير أن قلة الموارد المالية وتخلف الاقتصاد الوطني واختلال بنيانه إلى جانب تخلف النظام المصرفي القائم ومحدودية نطاقه وتأثيره فضلاً عن قلة المؤسسات المالية المصرفية ومحدودية نشاطها، أدى إلى محدودية السياسة النقدية وبالتالي التأثير على دورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، خاصة الاقتصادية منها. ويتطلب تطوير هذه الدول ودعم تنميتها تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية لتتنفق مع ظروف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنميتها، ووضع السياسات المناسبة لتنظيم هذه الأجهزة وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية وباقي الأهداف الأخرى للمجتمع. وعليه فإنه لتحقيق التطور المناسب يجب تطبيق الأسس التالية:

- إصلاح النظم الاقتصادية وما يتطلب من دعم الدولة للبنك المركزي وأحكام رقابته على نشاط البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها وأجالها وصورها المختلفة.

- توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار المرغوب فيه؛ وما يستلزمه ذلك من توفير المؤسسات العاملة في هذا المجال؛ على اختلاف أنواعها ومستوياتها بالقدر الكافي وانتشار ميادين أعمالها في كافة الأقاليم.

- إتباع السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية حتى لا تحدث اختلالات نقدية تؤثر على مسار التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية في النظام الإسلامي:

إن النظام المصرفي والنقدي الإسلامي هدفه كهدف أي نظام آخر يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة للإسلام؛ إضافة إلى ذلك تحقيق الوظائف الخاصة به كنظام قائم بذاته؛ هذه الوظائف والأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1- الرفاهية الاقتصادية والعمالة الكاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي:

إن الاستخدام الكامل للموارد البشرية بالطريقة الفعالة هو من أهداف الإسلام الأساسية لأنه يساعد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية؛ ويعطي الإنسان كرامته كما أن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتوفرة للإنسان هو هدف مهم في الإسلام؛ لأنها وجدت لتحقيق رفاهيته وتتطلب استغلالاً فعالاً وعقلانياً دون تبذير أو إسراف لتقوم بهذا الدور الذي وجدت من أجله وليس الإسلام دين عسر بل يسر ينظر إلى الحياة بمنظار إيجابي يؤمن بأن للناس الحق في أن يعيشوا حياة تتجاوز مع كونهم خلفاء الله في الأرض، لذا أجمع علماء الشريعة على أن هدفها الأساسي هو تحقيق مصلحة البشرية وتقليل مصاعبها ومشاكلها؛ وأن تطبيق هذا التصور على السياسة النقدية يعني السعي إلى رفاهية الإنسان بتحقيق جميع حاجاته؛ وبالقضاء على جميع مصادر المصاعب والمعطلات التي تعترضه؛ وتحسين حياته بالإضافة إلى هذا فإن الأهداف تعتبر فضائل في الإسلام مأجور من تحقيقها.

2- العدالة الاقتصادية والتوزيع المنصف للدخل والثروة:¹

إن تحقيق أهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الإسلامي المنصف للدخل والثروة هو جزء لا يتجزأ من الدعائم الأخلاقية للإسلام التي بنيت على أساس الإنصاف والأخوة الإسلامية، حيث سعى الإسلام على اقتلاع جذور التفاوت الطبقي؛ من حيث اتخاذه لذلك وسائل وأدوات كالزكاة والتحويلات ووسائل إضافية أخرى للمزيد من تخفيف حدة التفاوت وعلى أساس ذلك فمن المهم جداً أن يتظافر النظام المصرفي والنقدي وكذلك السياسات المتعلقة بها مع هذه القيم الإسلامية.

3- الاستقرار في قيمة النقود:

إن الاستقرار في قيمة النقود هدف إسلامي؛ ذلك أن الإسلام يولي أهمية قصوى على الأمانة والعدالة في جميع المعاملات» في حين أن التضخم يضر بالعدالة الاجتماعية والرفاهية العامة؛ وهو يمنع النقود من أداء وظائفها المعروفة وكذلك يجعلها معياراً غير منصف للمدفوعات الأجلية ومستودعاً للقيمة غير موثوق به؛ كل ذلك يتنافى مع الإسلام وفوق ذلك يتناقض التضخم مع مبدأ العدالة الذي يركز عليه النظام الإسلامي.

إن الإسلام ينهي عن اكتناز النقد لكونه أداة التبادل العامة؛ ولأن اكتنازه هو الذي يظهر فيه أثر النهي؛ أما غير النقد فيعد جمعه احتكاراً.

1 - بدرة العيساوي. نجاة ولد خصام؛ مرجع سابق؛ ص 08.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية:

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل؛ مباشرة وغير مباشرة

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة: وتتضمن ما يلي:

1- أداة سعر الخصم وسعر الفائدة: * ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تؤثر في السوق النقدية؛ بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول إن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.¹

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي؛ فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي؛ مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما²

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون؛ وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض» وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي؛ وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم؛ الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء؛ وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار؛ وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي. كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه» حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي .

2- أداة عملية السوق المفتوحة : تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه ؛ يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه . فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه؛ وتزداد الاحتياطات

¹ ناظم محمد الشمري: المرجع السابق ص 77.

² التافه احمد أبو الفتوح+ نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية +مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية 1998 ص ص« 229:228.

النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان؛ وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي؛ ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع .

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي¹ وظهور التضخم وارتفاع الأسعار فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعاً لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه؛ مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي؛ ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي وهناك أثر آخر لأداة عمليات السوق المفتوحة؛ هو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه الأداة؛ فعندما يرغب البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد؛ يدخل السوق النقدية مشترياً السندات فترتفع أسعارها، وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية؛ مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق. الأمر الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة؛ وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع؛ فتتخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة؛ وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار. وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات والأوراق المالية

3- أداة الاحتياطي القانوني: نظراً لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع . فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة» يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات؛ فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي؛ فضلاً عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة؛ فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة؛ بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية؛ والعكس تماماً حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية ولكي نحلل عوامل السيولة المصرفية فإن هذا يقودنا إلى ضرورة معرفة حجم الاحتياطات الإيجابية لهذه البنوك. فنسبة هذه الاحتياطات عادة ما تكون لها آثار مقيدة في الوقت الذي تكون فيه لكل من الذهب والعملات الأخرى الأجنبية وعمولات الخزنة آثار توسعية.

¹ التناقه احمد أبو الفتوح : مرجع سابق اص 231-230

وفي النهاية نجد أن أداة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية؛ وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط.

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ماء وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهمها:

1- تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان): يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي:

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. فهو إجراء تنظيبي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة + وتطبيق هذه الأداة (تأطير القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها:

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقاً لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة.

- عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها؛

- قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام.

- تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.

فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض .

لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض .

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب؛ وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات؛ وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند؛ التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية .

كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك؛ حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

2- النسبة الدنيا للسيولة: تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة؛ وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص

3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة¹ في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية؛ كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

هناك عدة أدوات أخرى نذكر منها:²

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة؛ وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة. فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .

2- الإقناع الأدبي: هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان؛ ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا؛ نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية .

ونشير إلى أن عمليات تعديل سعر الفائدة ومعدل الخصم وعمليات السوق المفتوحة وكذا تأسيس نظام الاحتياطات الإلزامية هي مجموعة من الوسائل التقليدية الثلاث التي تملكها مؤسسة إصدار النقود لممارسة صلاحياتها فيما يتعلق بالسياسة النقدية؛ وقد تضاف لها لمزيد من الفعالية طرق أخرى تطلع كلها إلى الحصول على أفضل النتائج فيما يرتبط بمقاصد السياسة النقدية.

¹ مغاوري شلي علي : اليورو « القا؛ كتيبة قء 2000 + ص112

² قدي عبد المجيد؛ المدخل إلى السيادة الكلية؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ أبريل 2003؛ ص81

خاتمة فصل:

ختاماً يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاساً للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها التاريخي حيث نجد أن مهمتها اقتصرت في الفكر الكلاسيكي السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع من خلال الفكر الكينزي. أما حديثاً فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة لكي تتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي وتطوير المؤسسات المصرفية إلى جانب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض التضخم.

الفصل الثاني: التضخم

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التضخم واحدة من المشاكل الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والنامية على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان المتقدمة تختلف عنها في البلدان النامية، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. ويعد خلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على الاقتصاديات البلدان، كان لا بد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التضخم وأسبابه أنواعه المختلفة، كما سيتم تناول أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع في الأسعار منذ القدم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفر، و تعتبر ظاهرة التضخم من بين الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، و ذلك لما لها من اثر على الاقتصاد في مجموعة، و لقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث و الذي يعتبر أكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء و التعاريف، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى تعريف التضخم في المطلب الأول، نظريات المفسرة للتضخم في المطلب الثاني، كما سيتم التطرق إلى أسبابه و أنواعه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف التضخم

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة، أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والإبعاد.

وأيضا عبرت اغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود حيث أعطت تفسيرات سهلة وبسيطة من أبرزها:

- "إن التضخم هو زيادة مستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود" حيث نلاحظ من هذا التعريف إن زيادة أو عرض النقود إي الزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.¹

وسنعرض مختصر لأهم محاولات التعريف للتضخم.

"بيرو": "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات".

"كورتير": "التضخم هو حالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بانخفاض، عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".

"قمف": "ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المستثمرين خلال مدة معينة".

"ليرنر": "زيادة الطلب على العرض"²

"روبينس": "ارتفاع غير منتظم للأسعار".

"مارشال": "التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار".

"كلوز": "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة من العصر النقدي كعامل محرك و دافع".

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، ص 141

² مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص. 363

"بيجو": "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج".

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه: "ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد".

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضاً فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

الفرع الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة، و المستوى العام للأسعار، أي أن كل تغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس المعدل و نفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائداً في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر¹ وبداية القرن التاسع عشر، و لقد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704م)، و دافيد هيوم (1773-1836م) و الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م).²

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، فهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير في كليهما.

ومن المفروض فإن الدعائم التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها الظواهر التضخمية تتمثل ما يلي:

1. كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
2. تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
3. تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.

¹ محمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2006، ص 37

² جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، ط1 دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102

1- معادلة التبادل ليفشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي افرنج فيشلا سنة 1911م، و الذي يرى بان الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، و يقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع و الخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع و الخدمات التي تتبادلها، ففي اي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروباً في المستوى العام للأسعار (p)، و عليه فان قيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V).

2- معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:

يعود لأفراد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيو كلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، ترتكز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعاً لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات ونظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في أجل قصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة.¹

الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تفسير التضخم:

ليس من الصحة القول بان التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى العام للأسعار و بنفس النسبة، لان التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الأسعار، وذلك قد يلجا الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلاً من إنفاق نفوذهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة، فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة اقل من الزيادة في كمية النقد، و ذلك لارتفاع الطلب بنسبة اقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب و العرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار .

_ اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة، وهي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة.

¹ أحمد محمد صالح الجلال دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، ص 39

الفرع الثاني: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية:

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره ذلك في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله لنقابات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على النقابات التي تحدث في الاتفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي ان التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار في تفاعل بين قوى الطلب الكلي¹ وقوى العرض الكلي، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.

- الطلب الكلي الفعلي ن يتمثل في الاتفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل.

- كمية النقود المعروضة للتداول.

- أسعار الفائدة.

- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً.

ويفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل أن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

1. إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فإنه توجد حالة التضخم.

2. إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فإنه حالة كساد.²

ولقد انتقد كينز ما ذهب إليه النظرية الكلاسيكية في اعتبارها إن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، حيث أشار كينز إلى إن الزيادة في كمية النقود سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود، هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في مصيدة السيولة³.

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

¹-حمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 41

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، ص 135.

³- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، ص 135.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل البلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل.

في مستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها إي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، و بالتالي فان حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لان الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في العرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا انه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فانه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقيا.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل.

وهي حالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز. زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة مستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.

الفرع الثالث: المدرسة المعاصرة لكمية النقود:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة، ويرجع رواج وانتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة، أثبتت تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار ومستويات البطالة، التي عبر عنها فيليبس بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد اعتقد فيليبس بأنه إذا ارتفع معدل التوظيف أي انخفض معدل البطالة، فان ذلك يكون مصحوبا بتضخم مرتفع، فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولا وانتشار لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم.¹

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق ص 44.

المبحث الثاني: أسباب وأنواع التضخم:

المطلب الأول: أنواع التضخم:

إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته ومنهم من قسمه من حيث المنشأ ومنهم من قسمه من حيث النتيجة، ويمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، موقف الحكومة منه، من حيث المصدر والأسباب والظروف المساعدة كما يلي:

الفرع الأول: أنواع التضخم من حيث قوته:

يصنف التضخم من حيث قوته إلى:

- التضخم الجامح HYPER INFLATION:

وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً، وتتناقص كمية العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جداً.

وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه. ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية حدوث التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به ومراقبته.¹

وينشأ هذا التضخم نتيجة ل:

- انهيار النشاط الاقتصادي.

- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور.

- الحروب المدمرة.

- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك لتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إن كانت ناشئة بسبب الحرب

2- التضخم الزاحف أو المتسلق CREEPING INFLATION :

ويقصد به الارتفاع في مستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء الاقتصاد، ففي أوقات التضخم

¹ وضاح نجيب رجب / التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي - ط1 - دار النفائس للنشر والتوزيع - عمان - 2010 ص 03.

الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.

ويسبب هذا النوع من التضخم ما يلي:

*الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.

*تمويل قسم من الأنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

*تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء ولكنه مستمر في مستوى الأسعار.

الفرع الثاني: أنواع التضخم من حيث موقف الحكومة منه:

يمكن تقسيم التضخم من حيث مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وذلك لمعالجة وقضاء على الأسباب المؤدية للتضخم وينقسم هذا الأخير بدوره إلى:

1-التضخم المكبوت (المقيد):

وعبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن بسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة.

ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد.

ويحدث التضخم المكبوت في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو العملات الأجنبية (القطع النادر).¹

والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة، وهذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي.

¹-مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، ط1، دار البحث للطباعة والنشر، 1989، ص 179

- ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت.¹

وعندما تلغى الدولة قرار التسعير الإجمالي للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار.

2- التضخم الطليق:

وهذا التضخم يعكس التضخم المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع الارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون تدخل السلطات.

وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية.²

الفرع الثالث: أنواع التضخم من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة:

تحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب التي تم التطرق إليها في النظريات وبدورها تؤدي إلى انتشار التضخم، وحسب الظواهر والظروف المساعدة على ذلك، ونجد ذلك من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي:

وهو التضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير...، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية وانتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.

2- تضخم الطلب:

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

1 اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان 1999 ص154.

2 وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 12

3-التضخم الذاتي:¹

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م-1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

4-التضخم الدوري (الحركي)²:

وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

المطلب الثاني: أسباب التضخم:

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تستتر خلف الطلب، وهناك من يرى أنها تمكن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وعليه سنفصل كل سبب من هذه الأسباب فيما سيأتي من فروع.

الفرع الأول: التضخم الناشئ عن الطلب.

طبقاً لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم عندما يزيد الطب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي³.

وقد قدم "كينز" في تحليله لظاهرة التضخم صورة عن التضخم من خلال الطلب، والذي يأخذ شكل حلقة حلزونية، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة ستدفع المشروعات إلى الإنتاج وخاصة عنصر العمل، ومن ثم زيادة معدلات الأجور أي زيادة القوة الشرائية لكافة عناصر الإنتاج وخاصة العمل، وبالتالي زيادة الاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى، وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار.... وهكذا.

الفرع الثاني: التضخم الناشئ عن العرض:

يحدث التضخم في هذه الحالة عن طريق زيادة في التكاليف، وذلك عندما تلجأ عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر من الناتج الكلي، وينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار نظراً لزيادة تكاليف عوامل الإنتاج.

إن التضخم دفع التكاليف يحدث بشكل أساسي نتيجة إلى دفع الأجور أو كنتيجة إلى دفع الأرباح. بالنسبة إلى دفع الأجور يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق العمل، إلا وهي النقابات العمالية التي تمارس ضغطاً منظماً و

¹ بوشاشي بوعلام، الامين في الاقتصاد، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة، ص 237.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 459.

³ مايكل ابد جمان، مرجع سابق، ص. 376.

مستمرا على أصحاب الأعمال، وتتوقف عملية دفع المعدلات الأجور على قوة الاتحادات العمالية، و مدى تأثيرها على أرباح العمل، وكذلك على النفقة المعيشة، فكلما ارتفعت نفقة المعيشة كلما طالبت الاتحادات العمالية برفع معدلات الأجور بما يتناسب و غلاء المعيشة.

وكذلك تمارس نقابات العمال ضغطا على أرباب الأعمال بزيادة الأجور عندما ترتفع أرباح هذه المشروعات أو الشركات، وعندما يزداد النشاط الإنتاجي داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تحتاج إلى أيدي عاملة نظرا لتوسع في المشاريع الإنتاجية، وهذا ما يدفع نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة في الأجور للطبقة العاملة¹.

الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلي.

وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، ويتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات والنسب والثابتة التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والتيارات الاقتصادية، وترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع².

فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج، وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد مثل: السكان، أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

ومن الملاحظ ان التضخم يمثل حالة مزمنة في كافة الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

1- بالنسبة للدول المتقدمة: من صور التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي³:

(أ) هيكل المشروعات: عادة ما تتخذ المشروعات شكل المشروعات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تحدد أسعار منتجاتها بصورة شبه منفردة رغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، بل وأكثر من ذلك فهي عادة ما تحمل طبقة المستهلكين نفقات الاستثمارات الجديدة أو البحث العلمي برفع أسعارها باستمرار؛

(ب) التناقض بين القطاعات المختلفة: يظهر هذا التناقض واضحا بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في داخل الاقتصاد الرأسمالي، فقطاع الزراعة له طبيعة وخصوصية معينة تجعل من الصعب حساب تكاليف الإنتاج بدقة، ولذلك عادة ما تتدخل السلطات النقدية بتحديد أسعار هذه المنتجات بعيدا عن قوى العرض والطلب كما إنها تعمل على رفع دخول الفلاحين حتى تتناسب مع دخول الطبقات الأخرى.

وهذا من شأنه أن يدفع عمال قطاع الصناعي إلى المطالبة برفع أجورهم، وبالتالي ارتفاع النفقات والأسعار.

1Hunri Guitto et Gérard Bramoull, Economie politique, op.cit, p. 116.

²-سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص.ص. 134 – 135

³-المرجع السابق، ص.ص. 135 – 136

إما قطاع الخدمات فهو ينمو بصورة غير متجانسة مع نمو القطاع الإنتاجي، الصناعي والزراعي، وحيث إن هذا القطاع لا يضيف جديداً إلى القيمة المضافة الحقيقية، إذ الأمر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات والأسعار، وتحميل المستهلكين عبء هذا الارتفاع في الأسعار.

ج) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي: ففي الأنظمة الرأسمالية الحديثة للدولة دور في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فهي عادة ما تتدخل لتحديد الحد الأدنى لأجور العمال، أو تحديد معدلات الزيادة السنوية في الأجور، ومنح الإعلانات الاجتماعية... الخ، هذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع تعريفه الخدمات العامة، مما يخلف أثارا تضخمية على المستهلكين.

2- بالنسبة للدول المتخلفة: يصيب التضخم الهيكلي الدول المتخلفة في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينشأ نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي¹.

من أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في الدول المتخلفة نذكر²:

أ- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

حيث يتعرض الطلب على المواد الأولية لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية في مواجهة عرض غير مرّن لإنتاج المواد الأولية، مما يجعل أسعارها تتقلب بشدة.

فعند زيادة الطلب العالمي على المواد الأولية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات الدول النامية، فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل الناجمة عن زيادة حصيلته تلك الصادرات بشكل غير عادي، بإضافة إلى زيادة إيرادات الحكومة، وفي ظل العرض غير المرّن للإنتاج، فإن الأسعار سوف ترتفع.

إما في حال انخفاض الصادرات من المواد الأولية فإن الدخل تنخفض مما يدعوا الحكومة إلى تخفيض أسعار صادراتها، وهذا بدوره يقود إلى تمويل العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وذلك بطبع نقود جديدة، مما يؤدي إلى حدوث التضخم، إلى جانب أن انخفاض الصادرات قد يجعل الحكومات تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة المقدره بالعمله المحليه، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أو بمعنى آخر حدوث التضخم.

ب- جمود الجهاز المالي للحكومة: يترتب عليه انخفاض ما يسمى بالجهد الضريبي، أي انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني مقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة، وبتعمد هذا الجمود على ضالة مرونة الحصيله الضريبية نتيجة للتغير في حجم الداخل، مما يؤدي إلى عدم نمو هذه الحصيله مقارنة بحجم الإنفاق العام للحكومة الذي يبقى دون تخفيض، مما يؤدي إلى حدوث العجز في الموازنة الحكومة، حيث يتم تمويل هذا العجز

¹-احمد زهير شامية، ص 363،364 بتصرف.

²-جمال خريس واخرون، ص131،130.

بقوة شرائية جديدة تحصل عليها الحكومة من الجهاز المصرفي، بمعنى تمويل هذا العجز بالإصدار النقدي أي إتباع سياسة النقود الرخيصة.

ج- الفجوة الغذائية في البلدان المتخلفة: تواجه معظم الدول المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل للاتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا، والذي يتميز عموما بانخفاض مرونته.

أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع، حتى إذا لم تزد كمية النقود المتداولة.

د- طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى: إن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في عمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات التي تخلق قوى تضخمية، تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

مما تقدم، يمكن القول بأنه ليس هناك سبب وحيد لظهور الضغوط التضخمية، مما يعني صعوبة الجزم بوجود نظرية مستقرة قادرة على تفسير ظاهرة التضخم بصورة شمولية وتامة، بل يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها في تسبب حالة التضخم، وبحسب طبيعة المجتمع الاقتصادي الذي يجري دراسة وتحليل التضخم فيه.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لظاهرة التضخم توصلنا إلى أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، ينتج بصفة أساسية عن عوامل نقدية تتمثل في نمو عرض النقود بمعدل يزيد عن معدل نمو الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، هذا بالإضافة إلى عوامل غير نقدية، والتي لا تستطيع تغيير معدل التضخم بشكل دائم، إلا إذا كانت تعمل بشكل مستمر.

لكل مدرسة من المدارس الاقتصادية تفسير لظاهرة التضخم، فبحسب النظرية الكمية الكلاسيكية يحدث ارتفاع الأسعار نتيجة للزيادة في كمية النقود، وهذا بافتراض ثبات سرعة دوران النقود وثبات الحجم الحقيقي للإنتاج.

أما حسب "كينز" فزيادة الإنفاق الوطني (زيادة الطلب) ترتفع الأسعار ارتفاعاً ضئيلاً، لأن جزءاً كبيراً من فائض الطلب تمتصه أساساً الزيادة في التوظيف والإنتاج، وتزيد حدة هذا الارتفاع كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل لطاقاته الإنتاجية.

في حين يعتبر فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو النمو غير العادي والسريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الإنتاج.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية منها:

أ- الإفراط في الطلب على السلع والخدمات من قبل الوحدات الاقتصادية الذي يحدث غالباً في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة، والذي يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة - بدون زيادة في الإنتاج -، والتي تنعكس في الغالب في شكل زيادة في الطلب على السلع والخدمات؛

ب- زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها (زيادة التكاليف)؛

د- أن استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج يمكن أن يكون قناة هامة لجلب التضخم، نتيجة لظهوره في الدول المصدرة لهذه السلع.

كما يمارس التضخم دوراً هاماً في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، يعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية. وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلى أنها تشير في مجملها إلى

حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له.

الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

المقدمة:

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد، يجعل هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائه والحد من تفاقمه من أولى السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منه، نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وعادة ما تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية للتقليل من حجم الطلب الكلي، وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعناصر الإنتاج.

والسياسة النقدية المضادة للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بحيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها بواسطة مجموعة من الأدوات، التي تحدث أثرها على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم التأثير على قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان وخلق الودائع.

المبحث الأول: أدوات السياسة النقدية المستخدمة لضبط معدل التضخم:

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول والمباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ولتحقيق ذلك يقوم باستخدام مجموعة من الأدوات التي يهدف من ورائها إلى تحقيق الأهداف المرسومة، والتي تتمثل أساساً في ضبط معدل التضخم. ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية التي سنتناولها في المطلب الأول، والرقابة المباشرة التي سنتعرض لها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أدوات الكمية للسياسة النقدية:

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وسيتم التطرق إلى كل واحدة منها على حدة.

الفرع الأول: سياسة إعادة الخصم:

1- تعريف سياسة الخصم وتأثيرها: يطلق عليه كذلك سعر البنك في الأدبيات الأنجلو سكسونية، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض¹.

هذه الأوراق المخصصة تمكن البنوك التجارية من الحصول على الاحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات، وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847، ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله "الملجأ الأخير للإقراض". ثم استخدمت في فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، إما في الجزائر فل تستخدم إلا في 1972/01/01².

2- آلية عمل سياسة إعادة الخصم على ضبط معدل التضخم: يقوم البنك المركزي بتحديد معدل إعادة الخصم بناء على الظروف الاقتصادية السائدة في البلد من تضخم أو كساد، وليس تبعاً لكمية الأوراق التجارية المقدمة لإعادة الخصم، أو الطلب على السيولة. فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 87.

² صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 147.

ولبيان تأثير سياسة إعادة الخصم على معدل التضخم، نفترض أن البنك المركزي جمعت لديه المعلومات التي تفيد أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المرغوب فيه، وقد أخذت بوادر التضخم في الظهور، ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتقليل حجم الائتمان المصرفي عن طريق رفع معدل إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية، وهذا بدوره سيدفع البنوك التجارية للعمل على رفع سعر الفائدة التي تتقاضاه من عملائها مقابل القروض أو خصم الحوالات، واتجاه سعر الفائدة للارتفاع سيقبل من الإقبال على الاقتراض مما يؤدي إلى تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد، وهذا سيساعد على الحد من التضخم.

إضافة إلى ذلك، إن ارتفاع أسعار الفائدة الناتج على رفع معدل إعادة الخصم من قبل البنك المركزي سيشرح أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على سعر فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع سعر الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب، بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

إن سياسة سعر إعادة الخصم لا تمارس أثرها على التضخم بصورة تلقائية، بل لا بد من توفر عدة شروط أهمها:

أ- أن تسلك البنوك التجارية نفس مسلك البنك المركزي، وذلك بتغيير أسعار فائدها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه، وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال، فهي لا تقوم برفع سعر فائدها على إثر رفع سعر إعادة الخصم، إلا إذا كانت مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة الخصم، وخاصة في حالة الاقتراض.

أما إذا كان لدى البنوك التجارية الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي، فإن رفع سعر الخصم لن يؤثر في السوق النقدية، ومن ثم لن يؤثر على حجم الائتمان.

بل وقد يلاحظ أن قيام البنوك التجارية برفع سعر فائدها يشجع الأفراد والمشروعات على زيادة إيداعاتهم للحصول على سعر فائدة مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية وقدرتها على منح القروض والائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي؛

ب- أن يكون الطلب على القروض مرتبطا بتغير سعر الفائدة بصورة عكسية، إذ يزيد مع انخفاض سعر الفائدة، وينخفض مع رفع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتباط غير حتمي في كل الأحوال فقد ترفع البنوك التجارية سعر الفائدة على إثر رفع معدل إعادة الخصم، ومع ذلك لا يتأثر الطلب على القروض، ويحدث ذلك عادة في فترات الانتعاش الاقتصادي وزيادة معدلات الأرباح بصورة تغطي هذه الزيادة في سعر الفائدة.

إذن، الارتباط ليس حتميا بين القروض وسعر الفائدة، ولكن هي مجرد مؤشر أو مساعد لتشجيع القروض أو الحد منها، والعبرة بالحالة الاقتصادية، ومع ذلك فإن لسعر إعادة الخصم تأثيرا نفسيا، يتمثل في كونه مؤشرا للبنوك التجارية في سلوك سياسة نقدية معينة.

-فعالية معدل إعادة الخصم في ضبط معدل التضخم: تعتبر سياسة إعادة الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي¹:

أ- كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض قصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان، ومن ثم على القرض النقدي.

ب- عادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصم أوراقها عندما تنخفض لديها السيولة، أما في حالة توفر السيولة لديها فإنها لن تلجأ إليه، وهذا ما يضعف من فعالية هذه الأداة.

ج- يعتمد معدل إعادة الخصم في ضبط معدل التضخم على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق باعتبارها العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان، ومن هنا فإن نجاح معدل إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى تغيير في سعر الفائدة، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في الكثير من الدول النامية.

ي- إن إعلان البنك المركزي عن إتباعه لسياسة نقدية انكماشية الهدف منها هو ضبط معدل التضخم من خلال رفع معدل إعادة الخصم قد يكون له آثار عكسية، فالمقترضون المحتملون قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترتفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة، فإذا نجحوا في ذلك فإن المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة.

إن سياسة إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب:

أ- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم.

ب- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها.

ج- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.

مما تقدم تتوقف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم على العوامل التالية:

أ- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص.

ب- مستوى النشاط الاقتصادي السائد أثناء تغيير معدل إعادة الخصم.

ج- مدى اعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية.

د- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية التي يطلب الائتمان المصرفي لتمويلها.

¹ - ارجع إلى: -صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. ص 149 - 150.

وخلاصة القول إن معدل إعادة الخصم هي وسيلة توجيه قلت فعاليتها في عصرنا الحاضر، نتيجة التقنية المصرفية العالية والتحسب الاقتصادي المستقبلي، والقدرة على التحرك خارج السوق المحلية، لذا تبقى سياسة إعادة الخصم وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق الفعالية المطلوبة.¹

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

1-تعريف سياسة سوق المفتوحة:

تتمثل في عمليات البيع والشراء المباشرة التي يقوم البنك المركزي للأسهم والأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، والسندات والأوراق التجارية والأذونات الحكومية في السوق النقدية بغرض التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، والتحكم في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات، وكل ذلك من أجل التحكم في حجم النقود المتداولة، والتأثير من خلالها على حركية النشاط الاقتصادي.²

لقد استعملت هذه الطريقة لأول مرة في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي عندما لاحظت السلطات النقدية آنذاك محدودية الاعتماد على سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم السيولة النقدية. أما بالنسبة لفرنسا فلقد ازداد اللجوء إلى هذه الطريقة مع مطلع السبعينيات عندما بدأت البنوك التجارية تفضل البحث عن السيولة (أو التخلص منها) في السوق النقدية بدلا من اللجوء إلى البنك المركزي مباشرة.

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى قسمين رئيسيين هما:³

أ-عمليات السوق المفتوحة الحركية: وهي تلك العمليات التي يكون الهدف منها تغيير مستوى الاحتياطات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول، ومن ثم يتغير حجم القاعدة النقدية.

ب-عمليات السوق المفتوحة الدفاعية: ويقصد بعمليات السوق المفتوحة التي يقوم البنك المركزي بإلغاء الآثار على القاعدة النقدية الناجمة عن عوامل أخرى، مثل تغيرات الودائع التي تقوم الخزينة العمومية لدى البنك المركزي، أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة.

كما أن البنك المركزي قد يقوم بالدخول في اتفاقيات إعادة الشراء، حيث يشتري البنك المركزي الأوراق المالية على أن يتفق مع بائعها أن يقوم بإعادة شرائها في فترة قصيرة (أقل من أسبوع)، وهذه تسمى عمليات السوق المفتوحة المؤقتة، وهي طريقة مرغوبة لممارسة عمليات السوق المفتوحة الدفاعية.

2-آلية عمل سياسة سوق المفتوحة على ضبط معدل التضخم:

عندما يستهدف البنك المركزي تخفيض العرض النقدي، وتقييد حرية البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان المصرفي لمواجهة التضخم والحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فإنه يقوم ببيع أوراق

¹ - سلمان بوزياب، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1996، ص 103.

² - صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد المشاركة، دار الوفاء، المنصورة، 2001، ص 42.

³ - أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 122-123.

مالية حكومية في سوق الأوراق المالية والنقدية للأفراد والمشروعات وكذلك للبنوك التجارية، ويتم دفع ثمن هذه

الأوراق المالية من قبل الأفراد والمشروعات الذين يشترونها بشيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية لصالح البنك المركزي، كما تقوم البنوك التجارية بدفع ثمن ما تشتريه من هذه الأوراق المالية بشيكات مسحوبة على أرصدها النقدية لدى البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الرصيد النقدي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بقيمة هذه الشيكات (قيمة الأوراق المالية المباعة)، وإذا كانت البنوك التجارية تحتفظ فقط بالحد الأدنى للنسب القانونية للاحتياطي النقدي الإجمالي لدى البنك المركزي فإنها سوف تضطر إلى تخفيض حجم الائتمان (القروض) التي تمنحها، كما تلجأ إلى استدعاء بعض قروضها القديمة من العملاء، خاصة قصيرة الأجل، لسداد ديونها للبنك المركزي والحفاظ على النسب القانونية للاحتياطي النقدي، ومن ثم فإن قيام البنك المركزي بعملية بيع أوراق مالية في سوق النقد والمال تؤدي إلى نقص حجم الائتمان المصرفي، من ثم كمية العرض النقدي في النشاط الاقتصادي وهو ما يسمى بتحقيق السياسة النقدية الانكماشية.¹ من جهة أخرى، يمكن لعملية بيع الأوراق المالية أن تؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان بطريقة أخرى، حيث أن قيام البنك المركزي بطرح كمية كبيرة من السندات المالية للبيع في أسواق الأوراق المالية والنقدية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمتها الجارية نظراً لزيادة عرضها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة السوقية، وهذا ما تؤكدُه العلاقة التالية:

$$C = (R / i) \times N$$

حيث أن:

C : القيمة السوقية للسند.

R : مردود السند.

i : سعر الفائدة السائد في السوق.

N : القيمة الإسمية للسند (قيمة الإصدار).

نلاحظ من المعادلة السابقة العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر السند، حيث كلما ارتفع سعر

الفائدة (i) كلما انخفضت القيمة السوقية للسندات والعكس صحيح.

إن هذا الارتفاع في أسعار الفائدة سوف يعزز عملية البيع من خلال التأثير على حجم الائتمان باتجاه

الانخفاض، وبذلك فسياسة السوق المفتوحة يمكن أن تحقق النتائج التالية:²

أ- انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك.

ب- ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض طلب الأفراد على القروض من البنوك، وأيضاً انخفاض طلب البنوك

على الاقتراض من البنك المركزي.

ج- انخفاض حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك.

د- انخفاض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بشكل عام.

¹ - إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 342.

² - مروان عطوان، اسعاق صرف العملات، ص 51-52.

الفرع الثالث: سياسة الاحتياط الإجمالي

1-تعريف سياسة الاحتياط الإجمالي: يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي¹.

ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي القانوني منذ 1933 لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، ففرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة 1967، وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكن إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالقرض والنقد الصادر في 14 أبريل 1990². والاحتياطات القانونية ذات هدف مزدوج، فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان. إن التطبيق سياسة الاحتياطات الإجمالية تتضمن جانبين أساسيين³، جانب هيكل وجانب ظرفي. أ-الجانب الهيكلي: الذي يتجلى في اهتمام السلطات النقدية بترسيخ تبعية البنوك التجارية، على وجه دائم للبنك المركزي؛

ب-الجانب الظرفي: تعتبر سياسة الاحتياطات القانونية أداة لضبط الأوضاع الاقتصادية، حيث وعبر تغيير معدلات الاحتياطات النقدية وأسس حسابها، تستطيع السلطات النقدية إما ممارسة تأثير مضاد للتضخم، وإما تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي.

2- آلية عمل سياسة الاحتياطي الإجمالي على ضبط معدل التضخم: إن مقدرة البنوك التجارية الإقراضية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك، ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية. ولكنه في نفس الوقت، وحتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة من أصولها النقدية لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد هذه النسبة من طرف البنك المركزي.

من جهة أخرى، تستخدم هذه الأداة كوسيلة من وسائل السياسة النقدية، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحيانا يقوم بزيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود والانخفاض حجم الائتمان⁴.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 276.

² - عبد ايد قدي، مرجع سابق، ص 84.

³ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ص 246.

⁴ - عبد ايد قدي، مرجع سابق، ص 84.

وعلى هذا الأساس، تسعى سياسة الاحتياطي الإجباري في حالة التضخم إلى تخفيض المبالغ المعددة للإقراض في البنوك التجارية عبر رفع معدل الاحتياطي الإجباري على الودائع، وهذا ما يشكل وسيلة للحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إذا تبين للبنك المركزي أن احتساب الاحتياطيات الإجبارية على الودائع فقط لا يفي بالمطلوب في ضبط معدل التضخم لأنه لا يستهدف إلا النقد الذي تم خلقه من طرفها، فإن البنك المركزي قد يلجأ أيضاً إلى فرض الاحتياطيات الإجبارية على القروض، أي على عمليات خلق النقود.¹

كما قد تعمل السلطات النقدية على ضبط معدل التضخم ليس فقط من خلال تطبيق معدل الاحتياطي القانوني على الودائع الأصلية وعلى القروض، وإنما بتطبيق سلم تصاعدي لمعدلات الاحتياطي الإجباري على القروض الممنوحة لعملاء البنوك أو حتى على الودائع، فكلما تجاوز حجم الوديعة أو القرض مبلغاً معيناً كلما ارتفع معدل الاحتياطي الإجباري على شكل شرائح تصاعدية كما هو الحال في الضرائب على الدخل، وهذا من أجل المزيد من الفعالية في ضبط معدل التضخم.

3- فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري في ضبط معدل التضخم: تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين (سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة) لسببين هما:²

أ- لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لمعدل إعادة الخصم.

ب- لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو برغبة الجمهور في بيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة.

لذا فإن أهميتها كأداة للسياسة النقدية قد تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لهذين السببين، ففي البلدان المتقدمة توجد أسواق مالية متطورة وكفأه تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة بكفاءة، حيث تحتل المرتبة الأولى كأداة للسياسة النقدية ولا تستخدم النسبة المئوية للاحتياطي الإجباري إلا في حالات خاصة.

أما في البلدان النامية فإن استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري يكون أكثر أهمية وفعالية من الأدوات الأخرى بالنظر لعدم توفر أسواق مالية متطورة، وحالة عدم التأكد حول قرارات البنوك في عملية الاقتراض من البنك المركزي.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من أنجح الأدوات المستخدمة لضبط معدل التضخم، فالبنوك التجارية التي لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي، تلجأ إلى تخفيض حجم القروض والاستثمارات وكذلك تخفيض حجم الودائع.

¹-وسام ملاك، مرجع سابق، ص.250.

²-عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ص.369.

إن هذه الأداة تعتبر واسعة الاستخدام لأنها تعتبر سهلة الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان معدل الاحتياطي الإجمالي موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه موضع انتقادات أهمها:¹

- أ- أن هذه السياسة تتميز بكونها غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات نقدية فائضة، وتلك التي ليس لديها مثل هذه الاحتياطات؛
- ب- أن تكرار التغيرات في نسب الاحتياطي النقدي القانوني يربك وضع البنوك وقابليتها على منح القروض، وعلى استثمار ما لديها من أموال، حيث يجعلها غير متأكدة من وجهة هذه التغيرات ومداهها؛
- ج- قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي الإجمالي إلى التأثير على حجم الائتمان إذا كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة من جهة، وإذا كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة من خارج البنك المركزي، ولهذا يقترح البعض استعمال نسب قانونية متغيرة باستمرار، وذلك لكي تلائم الأغراض المرسومة للسياسة النقدية.

المطلب الثاني: الرقابة المباشرة:

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكمية والنوعية للوصول إلى الأهداف المنشودة والتي تتمثل أساسًا في ضبط معدل التضخم، ويتوقف نجاح استخدام هذه الأدوات على مدى استجابة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمصرفية خاصة لقبول هذه الإجراءات، وقد لا تكون كافية في هذه الظروف، ولا تظهر نجاحًا كبيرًا في الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية القروض أو على اتجاهاتها وكيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة، وهذا ما يسمى بالرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل في الأعمال البنوك التجارية و الإقناع الأدبي و المعنوي². ومن أهم هذه الأدوات المستخدمة ما يلي:

الفرع الأول: التعليمات والتوجيهات:

تنصرف هذه الوسيلة في قيام البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات توزع على البنوك التجارية تحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها، وبذلك تظهر قدرة وقوة البنك المركزي وعلاقاته مع البنوك التجارية في مدى التزام تلك البنوك بالحدود التي تضمنتها تعليمات وتوجيهات البنك المركزي. ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه الطريقة أن يضع قيودًا على بعض أنواع الائتمان أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة في شراء السندات الحكومية، أو أن تحدد للمصارف حجم الائتمان الذي يمكن لها منحه لعملائها بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد على مستوى حجم الائتمان السابق، وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية، وفي ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.³

¹ - راجع إلى:

- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 154.

- عيد ايد قدي، مرجع سابق، ص 86.

² - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع السابق، ص 160.

³ - احمد زهير شامية، النقود والمصارف، ص 336 بتصرف.

الفرع الثاني: الإعلام:

تزايد أهمية الكلمات التي يوجهها المسؤولون في البنوك المركزية إلى الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة في السنوات الأخيرة وبشكل مستمر، والتي يعرب فيها المسؤولون عن وضعية الاقتصاد الوطني والمشكلات النقدية التي يتعرض لها، والأدوات والإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة وكفيلة بحل هذه المشكلات، وتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني.

ويعتبر هذا الإعلان من البنك المركزي عن سياسة معينة للائتمان وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي للرقابة على الائتمان وتوجيهه نحو الهدف المنشود.

ولا يهدف الإعلام إلى إذاعة المعلومات والحقائق والأرقام المتوفرة لديه فحسب، بل يهدف كذلك إلى تفسير الوقائع والاعتبارات التي تدعو إلى تغيير السياسة النقدية، وتبرير اللجوء إلى الوسائل والأدوات الفنية المعنية للتوسع أو التقليل من الائتمان، وتوضيح النتائج التي يمكن أن تتحقق، والفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد الوطني، ومعالجة المشكلة التي يتعرض لها.

الواقع أن الإعلام من قبل البنك المركزي أصبح أمر لا غنى عنه في الوقت الحاضر الذي يتزايد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمصرفية وتدخله فيها. ولا شك أن البنك المركزي يكسب ذا الإعلام ثقة الجمهور والرأي العام ووقوفه إلى جانبه، وكذلك تفهم وتعاون البنوك التجارية مع البنك المركزي في سياسته الجديدة التي يقررها لتوجيه ورقابة الائتمان المصرفي.¹

الفرع الثالث: الإقناع الأدبي أو المعنوي

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه، فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان، وأن البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي تقليل منح الائتمان من أجل تخفيض معدل التضخم، فيمكن للبنك المركزي في هذه الحالة أن يقنع البنوك التجارية بضرورة تخفيض حجم القروض الممنوحة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع معدل إعادة الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني.²

ويعتبر الإقناع الأدبي من أهم الوسائل المباشرة للسياسة النقدية التي يؤثر البنك المركزي بواسطتها في عملية الائتمان التي تجري في الاقتصاد الوطني، من خلال الاقتراح والنداء والرجاء وطلب التعاون والتحذير والوعيد الشفهي والكتابي، وتوضيح الفوائد والإيجابيات التي سوف تعود على البنوك والاقتصاد الوطني من جراء الالتزام، والتقييد بالسياسة النقدية التي يرغبها البنك المركزي.

وتختلف فعالية هذه الوسائل من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى، وهي تتوقف على عدد من الاعتبارات أهمها السمعة والمكانة ومدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع البنوك الأخرى، ومدى قدرته على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها. والاحترام والموضوعية والسلطات القانونية التي يتمتع بها البنك المركزي حيال المؤسسات المصرفية والمالية في الاقتصاد الوطني،

¹ احمد زهير شامية، مرجع السابق، ص 270.

² ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، ص 270.

استنادا إلى التقاليد المصرفية العريقة، والخبرة المصرفية الطويلة في كيفية تنظيم سوق الائتمان في المجتمع والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.¹ وعلى العموم، فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا جدا لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد، لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض.

كما أن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة للدول النامية، وبالتالي فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإلزامية التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه البنوك التجارية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قنوات نقل السياسة النقدية في المطلب الأول، ثم نحاول تقييم مختلف أدوات السياسة النقدية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: قنوات نقل السياسة النقدية

تعتبر قناة نقل السياسة النقدية عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية الهدف النهائي "ضبط معدل التضخم" تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتنحصر هذه القنوات في ثلاثة قنوات أساسية هي: قناة أسعار الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة القرض.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الإقراض والاستدانة)، وككل سعر فإن تغير سعر الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها. أما عن آلية عمل قناة سعر الفائدة فتتمثل فيما يلي:

عند إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة من طرف البنك المركزي فإنها تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى معدل إعادة التمويل، فعندما يرغب البنك المركزي في انتهاج سياسة نقدية مقيدة من أجل ضبط معدل التضخم، فإنه يرفع من معدل إعادة التمويل (معدل إعادة الخصم)، وعندئذ يمكن تصور حالتين:²

1- إما أن تقوم البنوك بتقليص طلباتها من السيولة مما يؤدي إلى تخفيض كمية النقود التي قد تنشئها، وبالتالي

¹- ارجع إلى:

- بلعزوز بن علي، ص 130.

- حسين بني هاني، ص 152.

- أحمد زهير شامية، ص 338.

²- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص. 16.

حجم القروض التي يمكن توزيعها.

2- إما أن تضيف ارتفاع نسبة إعادة التمويل إلى نسبة فوائد القرض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائد القرض، ويدفع زبائن البنوك إلى تقليص طلباتهم من القروض.

وفي كلتا الحالتين تحققت نفس النتيجة، فتقليص القرض ينجر عنه تقليص الكتلة النقدية أو بالأحرى نسبة زيادا مما يسمح بضبط معدل التضخم.

من جهة أخرى، يؤدي رفع معدل إعادة الخصم من قبل البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق النقدية، هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع أسعار موارد التمويل الأخرى البديلة للقروض المصرفية المتمثلة في الأسهم والسندات (يشترط مشترط هذه الأصول نسب مردودية أعلى)، ونتيجة لذلك فإن طلب المؤسسات على هذه التمويلات ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم.

كما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفته، في مقابل ذلك يشجع ارتفاع سعر الفائدة المدخرين على الادخار بدل الاستهلاك، وهذا من شأنه تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي ضبط معدل التضخم.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف:

مع الانفتاح المتزايد للاقتصاديات وخاصة بعد اعتماد نظام الصرف المرن أو العائم، قد يكون لتغيرات أسعار الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية، وبالتالي على الإنتاج وعلى الأسعار.

إن تحسن سعر صرف عملة ما يؤدي إلى تدهور حجم الصادرات الصافية، مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج المعد للتصدير وانخفاض في الأسعار.

من جهة أخرى، فإن قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية، ولكن وفي نفس الوقت يؤدي زيادة الطلب على عملة هذا البلد في أسواق الصرف إلى تحسن سعر صرفها، مما يترتب عليه نفس العملية سابقة الذكر أي تخفيض الأسعار على المستوى المحلي. وكما سبقت الإشارة إليه في المبحث السابق، فإن استخدام سعر الصرف كقناة لنقل السياسة النقدية لا يكون فعالا إلا في الاقتصاديات صغيرة الحجم والمنفتحة على الخارج، ولا يكون فعالا في الاقتصاديات كبيرة الحجم والأقل انفتاحا على الخارج.¹

الفرع الثالث: قناة القرض:

تقوم القنوات السابقتان على فرضية وجود أسواق مالية ونقدية متطورة، غير أن الواقع يختلف في كثير من الحالات، فهناك دول يكون اقتصادها اقتصادا استدانة، حيث تكون الأسواق قليلة التطور، منغلقة وعديمة الفعالية، وبالتالي يشكل قرض المصرفي فيها المصدر الأساسي للتمويل.²

إن ضبط معدل التضخم باستخدام قناة القرض يقوم على أساس ترشيد منح القروض.³

¹ Jean Louis Besson, Marchés, banques et politique monétaire en Europe, presses universitaires de Grenoble, Grenoble, 2003, p. 66.

² - Antoine Parent. op. cit, p. 54.

³ - Patrick Artus. Politique Monétaire. Economica, Paris, 2001, p. 87.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم، تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على قروضها، وبالتالي لن تستطيع المشروعات الاستثمارية الاقتراض، وينعكس الأثر على المؤسسات صغيرة، الحجم بشكل أساسي، حيث لن يكون بمقدورها دفع فوائد كبيرة على القروض التي يمكن أن تتحصل عليها، وهذا ما يؤدي إلى إيقاف نشاطها، هذا من جانب. من جانب آخر، يؤدي رفع معدل إعادة الخصم إلى إحجام البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك، مما يؤدي إلى تخفيض قدرتها على خلق النقود، وبالتالي على منح القروض، وهذا ما يساعد على ضبط معدل التضخم، وتخفيضه إلى المستويات المراد الوصول إليها.

كما يمكن للبنك المركزي تخفيض المعروض النقدي من خلال رفع معدل الاحتياطي الإجمالي أو بيع السندات في السوق المفتوحة، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاحتياطات الحرة الموجودة لدى البنوك، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق النقود، وبالتالي على منح القروض. يلاحظ مما سبق أن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود وتخفيض حجم المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان¹، يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

المطلب الثاني: الفترات التي تحتاجها السياسة النقدية من أجل ضبط معدل التضخم:

إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بقوة أثرها فحسب، بل أيضا بالسرعة التي يتم فيها بلوغ الهدف المنشود، هذه الفترات الفاصلة بين تطبيق الإجراءات النقدية وبروز آثارها هي طويلة نسبيا، وهذا ما قاد العديد من المختصين إلى الشك في فعالية الإجراءات النقدية.

الفرع الأول: الفترة السياسية:

يوجد في البدء فترة سياسية تمثل الفترة الضرورية لاتخاذ القرارات التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية في مجال السياسة النقدية الظرفية، وحسب Erik Lundberg بالإمكان تقسيم هذه الفترة إلى جزأين: فترة ملاحظة وفترة تقرير.

- 1- فترة الملاحظة (جمع البيانات): وهي الفترة الزمنية التي يأخذها صانع السياسة لكي يحصل على البيانات التي تمكنه من معرفة ما يحدث في الاقتصاد، فالبيانات الدقيقة حول معدل التضخم مثلا ليست متاحة حالا إلا بعد عدة فترات زمنية طويلة، وليكن ربع السنة على انتهاء الفترة الزمنية التي يحسب خلالها هذا المعدل².
- 2- فترة التقرير: وهي الفترة الزمنية التي يأخذها صانع القرار حتى يكون متأكدا من أن البيانات تعطي إنذارا ومؤشرا بأن الحركة الملاحظة ليست عرضية، فهذه الفترة هي فترة تفسير تختلف تبعا للظروف السائدة.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، مرجع سابق، ص. 359.

² - أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 154.

وفترة التقرير قد تطول أكثر فأكثر كلما كانت السلطات النقدية غير متأكدة من الأثر المترتب على عملها هذا، إذ أنه من المحتمل أن تتوقع أثرا سلبيا، فعلى سبيل المثال لاحظ S.Guillaumont أنه خلال الحقبة 1950-1966 كانت فترة التقرير للسلطات النقدية الفرنسية أطول بشكل واضح حين يتعلق الموضوع بسياسة نقدية مقيدة، مقابل القصر النسبي لهذه الفترة حين تطبق سياسة نقدية توسعية، ففي الحالة الأولى تراوحت هذه الفترة بين سنة وسنتين، أما في حالة الثانية فقد كانت هذه الفترة أقصر من ستة أشهر.¹

الفرع الثاني: الفترة المالية:

تلي الفترة السياسية فترة مالية وهي تمثل الوقت المطلوب لكي توضع حيز التطبيق الإجراءات التي تم تقريرها. تتضمن هذه الإجراءات تغيير أسعار الفائدة وشروط الإقراض، والتدخلات المخصصة لإحداث تغيير في الكتلة النقدية، وهذه الفترة هي الفترة الضرورية للبنك المركزي لكي يجعل من قرارات السلطات النقدية قرارات فعلية، والبنوك لكي تتكيف مع الواقع.

خلال هذه الفترة التي قد تكون قصيرة نسبيا، فإن المتغيرات النقدية (سعر الفائدة، عرض النقد) تأخذ القيم الجديدة المقررة لها، وذلك تحديدا تحت تأثير مضاعف الإقراض.²

الفرع الثالث: الفترة الاقتصادية:

وهي الفترة التي تمر لكي تؤثر السياسة فعلا على الاقتصاد، هذه الفترة تطول في السياسة النقدية من عدة شهور إلى عدة سنوات حتى يتحقق أثرها بالكامل، وهي قصيرة نوعا ما بالنسبة للسياسة المالية حيث غالبا ما يتحقق أثرها الكامل بعد سنة تقريبا.

ولكي تكون السياسة النقدية ناجحة، لا بد من توفر مجموعة من العوامل والشروط وأهمها:³

- 1- نظام معلوماتي فعال: تحديد معدل التضخم، مؤشرات العرض النقدي، سعر الفائدة، وضع الميزانية (عجز، فائض) وكذا نوعية وطبيعة الاختلال، وضعية ميزان المدفوعات، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي... الخ.
- 2- تحديد هدف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- 3- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، مرونة الأسعار... الخ.
- 4- مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- 5- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- 6- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

¹- وسام ملاك، مرجع سابق، ص 433.

²- المرجع السابق، ص 433.

³- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 133.

خلاصة الفصل:

نظرا لظهور بؤادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بدأت في الستينيات عملية ضبط معدل التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في استراتيجية السياسة النقدية، وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فالنقدون يؤكدون على أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية تماما، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه "كينز" عمل السياسة النقدية خلال الخمسينيات بعمل الخيط، إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم.

ومن أجل أن تقوم السياسة النقدية بدورها على أكمل وجه ممكن تقوم السلطات النقدية بتبني استراتيجية تتضمن الأهداف المتسلسلة، والتي تبدأ بالأهداف الأولية مثل القاعدة النقدية وأسعار الفائدة والاحتياطات الحرة، ثم الأهداف الوسيطة التي تربط بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية مثل أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل والمجاميع النقدية وسعر الصرف.

إن اختيار الأهداف الوسيطة والعاملة يعتبر مهما جدا، ولذلك لا بد أن يكون اختيار هذه الأهداف بناء على معايير معينة، من بين هذه المعايير نذكر القابلية للقياس، القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وإمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.

خاتمة

يعتبر وجود معدل معتدل للتضخم أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك تحاول السلطات النقدية جاهدة أن تجعله ضمن الحدود المعقولة، مستخدمة في ذلك مختلف أدوات السياسة النقدية الكمية، الكيفية والمباشرة.

وفي هذا الإطار، اندرجت هذه الدراسة التي اهتمت بتحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم.

تم التطرق في هذا البحث إلى الإطار النظري لسياسات النقدية ثم للتضخم، وفي الأخير دراسة دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، أي تم التطرق إلى الإطار النظري للإشكالية. في حين تم التطرق في القسم الثاني إلى تطور كل من السياسة النقدية والتضخم في الجزائر، ثم دراسة الارتباط بينهما خاصة بعد صدور القانون المتعلق بالقرض والنقد، والذي شكل نقطة التحول في الاقتصاد الجزائري، حيث انتقل هذا الأخير من الاقتصاد المسير مركزيا إلى اقتصاد السوق.

إذن، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ النتائج التالية، والتي سيتم ذكرها في نتائج عامة.

النتائج العامة:

1- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على كمية النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد، ويكون الغرض من هذه السياسة هو تحقيق أهداف اقتصادية محددة، تتمثل أساسا في المحافظة على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

وتمارس السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات (كمية، كيفية، مباشرة) نذكر منها: تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري على الودائع بمختلف أنواعها، تعديل سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سياسة الإقناع الأدبي... الخ.

2- يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، يتأتى من اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الأخذة بالنمو.

3- إن أي ارتفاع لمعدل التضخم فوق المستوى المرغوب فيه يدخل الاقتصاد في مجموعة من الاختلالات، كإعادة توزيع الدخل الحقيقية والثروات بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تأثيره على البناء الاقتصادي للمجتمع، وعلى التوازنات الاقتصادية الكبرى.

4- تعمل السياسة النقدية على ضبط معدل التضخم والتحكم فيه وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية، ولكن حصول تأثير مباشر وفعال عليه يعتبر أمرا صعب المنال، ولذلك تستخدم السلطات النقدية

استراتيجية مناسبة ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية، ثم الهدف الأولي فالوسيط، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض، حتى الوصول إلى الهدف النهائي المراد تحقيقه.